الاتحاد السوفيتي ومشاريع حوض الفرات في سوريا
دراسة تاريخية في ضوء الوثائق العراقية

الدكتور ريّان ذنون العباسي*

المستخلص

تعد المشاريع المائية في سوريا واحدة من أهم الإنجازات الاقتصادية الكبيرة التي حققها السوفيت على صعيد منطقة الشرق الأوسط. تلك الأعمال التي اكتسبت أهمية سياسية كبيرة أكثر من كونها مشروعات اقتصادية، دفعت الحكومة السوفيتية إلى توطيد علاقاتها مع بعض الدول العربية الأخرى كمصر والعراق واليمن والجزائر، بهدف تقديم الدعم المادي والفني اللازم لها في بناء وتمويل مشاريعها المائية (سدود، محطات توليد الطاقة الكهرومائية، مشاريع الريّ...الخ)، طبقاً لما جاء في الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية الموقعة بينهما والتي تناولت دعم اقتصاديات هذه البلدان والنهوض بها. غير أن الانهيار البطيء الذي أصاب الدولة السوفيتية في نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، أدى بطبيعة الحال إلى حدوث شرخ في العلاقات العربية – السوفيتية، بعدما وجدت هذه الدول ومن بينها سوريا أن علاقاتها مع هذا الاتحاد، سوف يجلب لها نتائج عكسية تضر بمصالحها ووضعها الإقليمي، فمالت بسياستها الخارجية نحو الغرب فيما بدأ النفوذ السوفيتي ينحسر ويتراجع تدريجياً في المنطقة حتى عام ١٩٩١، عندما شاهد العالم انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفككه إلى عدة جمهوريات ودويلات أبرزها جمهورية روسيا الاتحادية، هذه الدولة التي قامت على أنقاضه وسعت جاهدة إلى تعزيز علاقاتها مرة ثانية مع الدول العربية ومن بينها الحليف القديم سوريا.

---

* مدرّس/ رئيس قسم الدراسات السياسية والأستراتيجية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

المقدمة

يسلّط هذا البحث الضوء على جانب مهم من العلاقات السورية – السوفيتية، هذه العلاقات التي نشأت وتطورت في ظل ما تعرضت إليه منطقة الشرق الأوسط من ظروف وأحداث دولية كثيرة مرت بها منذ منتصف القرن العشرين وما بعده، دفعت بكلا البلدين إلى تعزيز أواصر الصداقة والتعاون المشترك بينهما، رغم القلق والتخوف الكبير الذي انتاب بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تنامي النفوذ السوفيتي في المنطقة، وتهديده المباشر للمصالح الغربية فيها.

وبالفعل فان الاتحاد السوفييتي نجح في أن يكون الحليف الاقتصادي الأول لسوريا، من خلال قيامه ببناء وتمويل بعض المشاريع الإستراتيجية العملاقة التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين، خصوصاً في مجال إنشاء مشاريع الريّ وبناء السدود على أنهار الفرات والخابور والعاصي، مما أعطى للسوفيت دوراً كبيراً في الإشراف على إدارة هذه المشاريع ذات الارتباط الوثيق بمسألة الأمن المائي السوري من جهة، وكذلك التوسط في حل الخلاف القائم بينها وبين العراق وتركيا حول اقتسام مياه نهريّ دجلة والفرات من جهة ثانية.

إن هذا البحث يأتي في سياق استعراض أهم المشروعات المائية التي قام ببنائها االسوفيت على نهر الفرات منذ منتصف الستينات وحتى أواخر السبعينات من القرن الماضي، وما تمثله هذه المشاريع من أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد السوري، اعتماداً على ما جاء في الوثائق العراقية الخاصة عن تلك الفترة عبر التطرق للمحاور التالية:

١- نشوء وتطور العلاقات السورية – السوفيتية
٢- التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا والاتحاد السوفيتي
٣- التمويل السوفيتي للمشاريع الاقتصادية في سوريا
٤- الدعم السوفيتي لمشاريع المياه السورية
٥- دور الاتحاد السوفيتي في حل الخلاف المائي بين العراق وسوريا

نشوء وتطور العلاقات السورية – السوفيتية:

مثل اعتراف الاتحاد السوفيتي باستقلال سوريا في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٤٦، بدايةً مشجعة نحو إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، خصوصاً وانه جاء متزامناً مع موقف الحكومة السوفيتية المؤيد والمساند من قبل لمطالب الحركة الوطنية السورية في الدعوة إلى الاستقلال وإنهاء الاحتلال الفرنسي للبلاد. غير أن مسيرة العلاقات السياسية بين البلدين سرعان ما أخذت تسير في اتجاهٍ أخر وعلى نطاق ضّيق، خوفاً من تعاظم الأفكار الشيوعية في سوريا من جهة، وقيام الاتحاد السوفيتي بالاعتراف بإسرائيل عام ١٩٤٨ من جهةٍ ثانية، مما جعل هذه العلاقات تتعثر بعض الشيء إلى أن بدأت بوادر ظهورها تطفو على الساحة الدولية من جديد، في أعقاب الإطاحة بحكم أديب الشيشكلي في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٥٤ وما تلاه من تحررٍ في الحياة السياسية العامة في سوريا[١].

بعد مرور أربعة اشهر على حدوث هذا الانقلاب تم افتتاح أول مركزٍ ثقافي سوفيتي في دمشق، تلاه بعد فترة أي في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥ قيام كلٍ من سوريا والاتحاد السوفيتي بالاتفاق على رفع تمثيلهما الدبلوماسي إلى مستوى سفارة[٢].

فسح هذا التغير الكبير الذي حصل في العلاقات السياسية مع الاتحاد السوفيتي، المجال أمام سوريا لتعزيز علاقاتها الاقتصادية معه، فتوصل الطرفان إلى عقد اتفاقٍ تجاري يقضي بان تصّدر إليه سوريا بعضاً من منتجاتها الزراعية كالقطن والتبغ والصوف والخضار والفواكه المجففة، مقابل حصولها على المعدات والمكائن الزراعية التي يقوم بتصنيعها الاتحاد السوفيتي[٣].

وفي إطار تبادل الزيّارات الرسمية بين مسئولي البلدين، قام وزير الخارجية السوفيتي الأسبق (ديمتري شبيلوف) بزيّارةٍ رسميةٍ إلى دمشق في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٥٦ ضمن جولة قام بها إلى بعض بلدان منطقة الشرق

الأوسط. وخلال وجوده في سوريا وجّه شبيلوف دعوةً رسميةً إلى الرئيس السوري شكري القوّتلي لزيّارة موسكو. وفي ختام هذه الزيّارة اتفق الجانبان على ضرورة زيادة أواصر التعاون المشترك بينهما في المجالات الاقتصادية والثقافية(٤).

وتلبيةً لهذه الدعوة قام الرئيس السوري الأسبق شكري القوتلي بزيّارةٍ رسميةٍ إلى العاصمة موسكو استمرت من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر وحتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦. وقد حظيت هذه الزيّارة باهتمامٍ سياسيٍ كبير من قبل وسائل الإعلام العربية والدولية كونها كانت تمثل أول زيّارة يقوم بها رئيس دولة عربي إلى الاتحاد السوفيتي(٥).

وبعد هذه الزيّارة قام وفد سوري أخر رفيع المستوى برئاسة وزير الدفاع خالد العظم بزيّارةٍ مماثلةٍ لموسكو بين ٢٤ تموز/ يوليو – ١٧ آب/أغسطس ١٩٥٧، كان الهدف منها إجراء مباحثاتٍ اقتصادية تمهيدية بين الجانبين، انتهت بالتوصل إلى اتفاقٍ اقتصاديٍ وتقني من دون فرض أية شروطٍ سياسية معرقلة. ويتعلق هذا الاتفاق بصورةٍ خاصة ببناء مشروع سد الطبقة السوري على نهر الفرات(٦).

وخلال الفترة الواقعة بين ٢٨ آب/أغسطس وحتى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٧، قام وفد سوري آخر بزيّارةٍ رسميةٍ إلى الاتحاد السوفيتي، كان الهدف منها الاطمئنان على سير المفاوضات المتعلقة بالاتفاق الخاص بالتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين. وبعد الانتهاء من هذه المباحثات وافق الطرفان في النهاية على التوقيع على هذه الاتفاقية في دمشق في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٧، وبموجبها وافق الاتحاد السوفيتي على تقديم المساعدة التقنية والاقتصادية للمشاريع التي ستنوي الحكومة السورية إقامتها في البلاد(٧).

وعندماُ أعلن عن قيام الوحدة السورية – المصرية في شباط/فبراير ١٩٥٨ وقيام الجمهورية العربية المتحدة، وقف الاتحاد السوفيتي موقف المعارض لها فلم يؤيد هذه الوحدة، مما أدى إلى تدهور العلاقات السياسية بينه وبين الجمهورية العربية المتحدة. واستمر هذا الوضع على ما هو عليه حتى وقوع الانفصال وانهيار الوحدة مع مصر في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، عندئذ أعلن الاتحاد السوفيتي ترحيبه بهذا الانفصال إلا أن الفتور السياسي استمر بين

الطرفين حتى وقوع الانقلاب العسكري الذي قاده البعثيون السوريون في ٨ آذار/مارس ١٩٦٣، مما اثر بدوره على مستقبل المشاريع الاقتصادية التي كانت تأمل الحكومة السورية إقامتها في البلاد، ومن بينها مشروع سد الطبقة الذي بقي في حالة جمود نتيجة لتخلي السوفيت عن بنائه، فمالت أنظار الحكومة السورية نحو ألمانيا الغربية لكي تقوم بتمويله وبنائه فوافقت الأخيرة على ذلك في ٥ شباط/فبراير ١٩٦٣[٨].

وفي عهد الرئيس السوري الأسبق نور الدين الاتاسي، قام رئيس وزرائه يوسف زعين بزيّارةٍ إلى الاتحاد السوفيتي في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٦٦، أجرى خلالها مباحثات ثنائية حول مشروع سد الطبقة المزمع إقامته على نهر الفرات، انتهت باتفاق الطرفين على قيام السوفيت بتمويل وبناء هذا المشروع مع كافة ملحقاته الأخرى مثل إنشاء المحطة الكهرومائية وإقامة مشاريع الريّ في حوض الفرات السوري، طبقاً لما نص عليه بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني الموقع بين الجانبين عام ١٩٦٦[٩].

أما عن فترة السبعينات من القرن الماضي فان العلاقات السورية السوفيتية شهدت تحسناً ملحوظاً في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والفنية. ففي ١١ – ١٦ نيسان/أبريل ١٩٧٤ قام وفد سوري رفيع المستوى برئاسة الرئيس السوري حافظ الأسد بزيارةٍ إلى الاتحاد السوفيتي، التقى خلالها بالأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي ليونيد بريجنيف (Leaned Brejhnev)، وعقد معه مباحثات ثنائية تناولت ترسيخ أسس التعاون المشترك فيما يخص إنشاء المؤسسات الصناعية والمشاريع الكبرى، وخصوصاً مشاريع توليد الطاقة لاسيما منها مشروع بناء محطة سد الطبقة الكهرومائية[١٠].

كما أكد البيان السوري السوفيتي المشترك الذي صدر في ٤ نيسان/أبريل ١٩٧٦، عن ارتياح البلدين لسير برامج التعاون الاقتصادي القائمة بينهما، خصوصاً في مجالات شق القنوات الاروائية، وإعداد الكوادر الوطنية، فضلاً عن بناء مشاريع توليد الطاقة[١١].

وفي أثناء الزيّارة التي قام بها الرئيس السوري حافظ الأسد لموسكو في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٧٨، ولقائه بالأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ليونيد بريجنيف، أكد الطرفان في ختام مباحثاتهما الثنائية على ضرورة إنشاء المشاريع الاقتصادية المهمة في سوريا والتي تعد من اكبر مشاريع الشرق الأوسط لما لها من أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد السوري ومن بينها مشاريع الريّ والطاقة الكهربائية[١٢].

التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا والاتحاد السوفيتي:

حرصت سوريا من خلال توطيدها للعلاقات السياسية مع الاتحاد السوفيتي على تعزيز تعاونها الاقتصادي معه، عبر عقدها للعديد من المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية المشتركة التي تهدف إلى تنمية اقتصاد البلاد بصورة عامة، وما يتضمنه ذلك من رغبة ملحة في الحصول على الخبرة الفنية والتقدم التكنولوجي الحديث الذي وصل إليه السوفيت، بعدما أثارت هذه العلاقات مخاوف الدول الغربية وقلقها المتزايد من استمرار تنامي النفوذ السوفيتي ليس في سوريا وحدها بل كذلك في مصر والعراق أيضاً. وفيما يلي ابرز الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدت بين الجانبين السوري والسوفيتي.

١/ اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني لعام ١٩٥٧:

هي من أولى الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمت بين الجانبين السوري والسوفيتي خلال عام ١٩٥٧، ففي أثناء الزيّارة التي قام بها وزير الدفاع السوري خالد العظم إلى موسكو بين ٢٤ تموز/ يوليو وحتى ٧ آب/أغسطس ١٩٥٧، عقدت مباحثات ثنائية بين وفديّ البلدين، تناولت التمهيد لعقد اتفاقية اقتصادية خالية من أية شروط سياسية، ركزت بنودها الأولية على دراسة مشروع اقتصادي كبير يرمي إلى بناء سد على نهر الفرات هو سد الطبقة[١٣].

ومن اجل استكمال مباحثات هذه الاتفاقية سافر وفد سوري أخر إلى الاتحاد السوفيتي بين ٢٨ آب/أغسطس وحتى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٧، وعقد هناك مباحثات طويلة مع المسئولين السوفيت، اتفق الطرفان في النهاية على قيام وفد سوفيتي بزيّارةٍ للعاصمة السورية دمشق كان الهدف منها وضع اللمسات الأخيرة على بنود هذه الاتفاقية[١٤]. وبالفعل فقد وصل سوريا في ١٨ أيلول/سبتمبر

١٩٥٧ وفد اقتصادي سوفيتي رفيع المستوى برئاسة ميكتين رئيس اللجنة الحكومية للعلاقات الاقتصادية الخارجية في الحكومة السوفيتية، للنظر في القضايا المطروحة التي تضمنها البيان الختامي الذي صدر في أعقاب زيّارة وزير الدفاع خالد العظم لموسكو. وقد بقي الوفد السوفيتي في دمشق مدة أسبوعين قام خلالها بدراسة وبحث جميع المواضيع التي تخص بنود الاتفاقية. وفي ختام هذه الزيّارة أقام وزير الزراعة حامد الخوجة حفلة عشاء على شرف الخبراء السوفيت بمناسبة انتهائهم من إنجاز الدراسة المتعلقة بتنمية الاقتصاد السوري(١٥).

وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٧ تم في دمشق التوقيع على اتفاقيةٍ للتعاون الاقتصادي والفني بين سوريا والاتحاد السوفيتي. واحتوت هذه الاتفاقية على (١١) مادة مع ملحق أدرج فيه (١٩) مشروعاً سيتم تنفيذها لاحقاً عن طريق تقديم الدعم السوفيتي لها، حيث نصت المادة الأولى منها على بناء سلسلة من السدود على أنهار (الفرات واليرموك والعاصي)، واستثمار القوة الكهربائية المتولدة من الطاقة المائية، فضلاً عن إقامة مشاريع اروائية أخرى لريّ مساحة زراعية زهاؤها (١٩٠٠٠٠) هكتار. وكانت مقدمة الاتفاقية قد أشارت إلى أن الغرض الأساسي من إبرامها هو تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين(١٦).

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧ عقد المجلس النيابي السوري برئاسة أكرم الحوراني جلسةً خاصة لمناقشة بنود هذه الاتفاقية. وبعد مداولات ومناقشات حادة أعلن المجلس في ختام اجتماعه عن موافقة البرلمان على إبرام هذه الاتفاقية معتبراً إياها دليلاً أكيداً على صدق نوايا الاتحاد السوفيتي تجاه التزامه بتنفيذ المشاريع الاقتصادية في سوريا(١٧).

وبموجب بنود هذه الاتفاقية أوفد الاتحاد السوفيتي إلى سوريا مجموعةً من الخبراء التابعين لمؤسسة (تكنو اكسبورت)، من اجل القيام بدراسة مشروع السد السوري واختيار الموقع الملائم لإقامته. وبعد القيام بإجراء هذه الدراسات تم

الاتفاق في النهاية على اختيار موقع يدعى طبقة ليكون مكاناً ملائماً لإنشاء هذا السد على نهر الفرات، بعدها باشرت البعثة السوفيتية مهمتها لوضع التصاميم الهندسية الخاصة بالمشروع حيث تم الانتهاء من إعدادها بصورة كلية في عام ١٩٥٨[١٨].

٢/ البروتوكول السوري – السوفيتي ١٩٦٦:

في أثناء الزيّارة التي قام بها رئيس الوزراء السوري يوسف زعين إلى الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٦، عقد الوفد السوري مباحثات ثنائية مع الجانب السوفيتي توصل خلالها الطرفان إلى التوقيع على بروتوكول اقتصادي مشترك في ٢٢ نيسان/إبريل ١٩٦٦، خصص من اجل تقديم الدعم والعون السوفيتي للمشاريع الاقتصادية المهمة في سوريا مثل بناء سد الطبقة وإنشاء المحطة الكهرومائية. وقد تبع هذا الاتفاق التوقيع على اتفاقيات أخرى مماثلة بهذا الشأن[١٩].

تألف هذا البروتوكول من (٥) مواد مع مقدمة أشارت بكل وضوح إلى أن مشروع سد الطبقة الذي سيقام على نهر الفرات سوف يمثل خطوةً هامة نحو تنفيذ بقية الخطط الاقتصادية والاجتماعية الأخرى في سوريا. غير أن أهم ما جاء في هذا البروتوكول هو ما ورد في مادته الثالثة (أنظر الملحق الوارد في نهاية البحث)، الذي نص على تعهد الاتحاد السوفيتي بتقديم قرضٍ مالي لسوريا قدره (١٢٠) مليون روبل عن قيمة ما تنفذه الهيئات والمؤسسات السوفييتية من أعمال البحث والدراسة والتصميم في الأراضي السورية[٢٠].

ونظراً لأهمية هذا البروتوكول بالنسبة لسوريا فقد نظم التلفزيون السوري في دمشق لقاءً تلفزيونياً مع أعضاء وفد الحكومة السوفيتية في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ ضم كلاً من: كولوف ومايشيف وكوزمتيشوف وكالافانوف، تحدث فيها رئيس الوفد عن مواده قائلاً: " إن هذا البروتوكول ينص على أن يدرس الخبراء السوفيت مع أصدقائهم السوريين كل النواحي والمسائل الفنية لهذا المشروع، على أن يوقع الطرفان اتفاقيةً متممة بهذا الشأن وقد حضر وفدنا الحالي لهذه الغاية"[٢١]. وبمناسبة مرور عامين على توقيع هذا البروتوكول علّقت صحيفة الثورة السورية في عددها الصادر بتاريخ ٢٣ نيسان/إبريل ١٩٦٨ ما يلي: ".... منذ ٢٢ نيسان ١٩٦٦ حيث تم التوقيع على

بروتوكول الخاص ببناء سد الفرات بين سوريا والاتحاد السوفيتي أخذت الأمور تتطور في طريقها المرسوم فقد تم التوقيع في ١٨ كانون الأول ١٩٦٦ على الاتفاقية التنفيذية لتوريد المعدات والتجهيزات وإيفاد الأخصائيين السوفيت، كما نصت عليه المادة الرابعة من البروتوكول المذكور. وفي ٦ آذار ١٩٦٨ كان التدشين الرسمي لوضع حجر الأساس للمشروع، كما بدا بتنفيذ المدينة السكنية والمستودعات والمنشآت وخط نقل القدرة الكهربائية بين حلب والطبقة"[٢٢].

لقد فتح بروتوكول ١٩٦٦ الطريق أمام سوريا فيما بعد لتنفيذ مشاريعها الاقتصادية التي طالما تعثر بناؤها بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية في البلاد من جهة، وضعف التمويل اللازم لها من جهة ثانية، لولا الدعم الكبير الذي حصلت عليه من الاتحاد السوفيتي وموافقة حكومته على تنفيذ وبناء هذه المشاريع الحيوية فيها.

٣/ التمويل السوفيتي للمشاريع الاقتصادية في سوريا:

شكّلت مسألة تمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة التي خططت سوريا لإقامتها في أعقاب حصولها على الاستقلال عقبةً رئيسةً أمام تنفيذها، فاغلب الدول الغربية فرضت على سوريا شروطاً سياسية مقابل القيام بتمويل هذه المشاريع. إزاء ذلك لم تجد الحكومة السورية من طريقٍ سوى اللجوء إلى الاتحاد السوفيتي أملاً منها في الحصول على القروض المالية اللازمة لبناء هذه المشاريع. وقد تجّسد هذا التمويل في المباحثات الثنائية المشتركة التي عقدت بين الجانبين السوري والسوفيتي على اثر الزيّارة التي قام بها رئيس الوزراء يوسف زعين لموسكو في نيسان/أبريل ١٩٦٦، أكد فيها حصول بلاده على (٦٠٠) مليون ليرة سورية كجزءٍ من تكاليف إقامة المشروعات المتفق عليها والبالغة قيمتها الكلية آلف مليون ليرة سورية. وبالرغم من أن رئيس الوزراء السوري لم يفصح عن المصدر الذي تكفل بتوفير هذا المبلغ الخاص بتمويل

مشاريع بلاده التنموية إلا انه من الواضح أن هذا المبلغ سيأتي في صورة القرض الذي ستمنحه الحكومة السوفيتية لسوريا فيما بعد[٢٣].

وطبقاً لما نصّ عليه بروتوكول ١٩٦٦ فان الاتحاد السوفيتي سيقوم بتقديم قرضٍ مالي إلى الحكومة السورية بمبلغ يصل إلى (١٢٠) مليون روبل أي ما يعادل (٥١٠) مليون ليرة سورية تقريباً، وذلك عن قيمة ما تنفذه الهيئات الوطنية من أعمال ودراسات، وهو مبلغ كاف لتغطية احتياجات المشروع ونفقاته من المواد الأولية المخصصة ضمن المرحلة الأولى من بنائه. وسيكون معدل الفائدة المترتبة على هذا القرض هو (٢,٥%). أما عن كيفية تسديده فقد اتفق الجانب السوري مع نظيره السوفيتي على القيام بتسديد هذا القرض خلال (١٢) سنة وعلى عدة أقساط ابتداء من تاريخ مرور سنة واحدة على الانتهاء من إكمال المرحلة الأولى من بناء المحطة الكهرومائية للسد وشروع الحكومة السورية بعملية استثمارها[٢٤].

٤/ الدعم السوفيتي لمشاريع المياه السورية:

تتلخص أهم المشاريع الإستراتيجية التي قام السوفيت ببنائها وتمويلها في سوريا خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي بالآتي:

١. مشروع بناء سد الطبقة:

يعّد هذا السد من أهم المشاريع الاقتصادية التي تحققت في سوريا وهو ثاني مشروع سوفيتي يجري بناؤه في منطقة الشرق الأوسط بعد السد العالي في مصر. بدأ العمل به متأخراً بسبب قيام حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ حيث بوشر بعدها بعمليات بنائه في ٦ آذار/مارس ١٩٦٨ واكتملت أعماله بصورة نهائية عام ١٩٧٨[٢٥].

السد هو من النوع (ترابي + إملائي) بنّي على طريقة التجريف الهيدروليكي. ويبلغ طوله (٤٥٠٠) م وارتفاعه (٦٠) م وعرض قمته (١٩)م، وعرض قاعدته (٥١٢) م، ويبلغ حجم التخزين الكلي (١١,٩) مليار م٣، وحجم السعة الحية للتخزين (٧,٤) مليار م٣. وقد نشأت أمامه أضخم بحيرة صناعية

في البلاد سميت فيما بعد ببحيرة الأسد. يبلغ طولها (٨٠) كم ومتوسط عرضها (٨) كم[٢٦].

وعلى الرغم من نجاح السد في توليد الطاقة الكهربائية للبلاد إلا انه لم يلاق النجاح ذاته في المجال الزراعي، وذلك بسبب كثرة المادة الجبسية التي احتوتها التربة الزراعية، فضلاً عن الارتفاع الكبير عن مصدر المياه مما اضطر بالمهندسين إلى القيام برفع المياه عن طريق الضخ فكان ذلك كفيلاً بان يتم اللجوء إلى تعلية السد وجعله مصدراً رئيساً لإنتاج الطاقة الكهربائية بدلاً من الاعتماد عليه في مجال الارواء[٢٧].

٢. إنشاء محطة السد الكهرومائية:

تتألف هذه المحطة من (٨) توربينات، يبلغ مجموع إنتاجها الكلي (٨٠٠) ميكا واط. وقد تم تركيبها تباعاً حسب السنوات التالية:

- ثلاث توربينات في عام ١٩٧٥
- اثنتان في عام ١٩٧٦
- اثنتان في عام ١٩٧٧
- واحدة في عام ١٩٧٨[٢٨].

٣. خطوط نقل الطاقة الكهربائية:

هي عبارة عن أبراج كبيرة مصنوعة من مادة الحديد، تقوم بنقل الطاقة الكهربائية من موقع بناء السد في الطبقة إلى مدينة حلب السورية ضمن مساحة تقدر بـ(١٦٠) كم. وقد تم البدء في أيار/مايو ١٩٦٨ بتركيب هذه الأبراج فوق قواعدها ليتسنى نقل الطاقة إلى المدن السورية بعد الانتهاء من إنجاز أعمال المحطة الكهرومائية للسد[٢٩].

من ناحية أخرى عقد لقاء في دمشق بين وزير النفط والكهرباء السوري أحمد يوسف الحسن وبين نائب وزير الطاقة السوفيتي مالتسيف الذي زار سوريا في كانون الثاني/يناير ١٩٧٠، أجرى خلالها الطرفان محادثات عديدة تناولت خطة استثمار الطاقة الكهربائية لسد الطبقة في السنوات اللاحقة، ضمن إطار

المشاريع الصناعية الجديدة التي تنوي الحكومة السورية إقامتها في المستقبل لاسيما في المجال الزراعي وسائر المجالات العامة الأخرى[٣٠].

٤. المدينة السكنية:

مشروع ثانوي أخر خططت الحكومة السورية لإقامته ضمن مشروع سد الطبقة. وتتلخص فكرته الأساسية في بناء حوالي (١٥) قرية[٣١]، خصصت لإسكان (٢٠٠) آلف أسرة كانت قد شردت من منازلها بسبب ارتفاع مياه البحيرة[٣٢]. غير انه سرعان ما ظهرت بعد ذلك مشكلة أخرى أمام القائمين على إنجاز هذا المشروع، تمثلت بوجود نقص كبير في عدد المساكن المخصصة لإيواء العوائل التي فقدت بيوتها وأراضيها، فاستقر الرأي في النهاية على ضرورة توسيع المدينة السكنية لتضم حوالي (٣٠) ألف شخص، إلى جانب التخطيط لبناء (٦) آلاف شقة أخرى[٣٣]. وقد بلغ عدد العاملين في بناء المدينة المذكورة منذ ٦ آذار/مارس ١٩٦٨ وهو يوم بدء العمل بتنفيذ المشروع، حوالي (٥٥٠) شخص ثم اخذ عددهم يزداد بعد ذلك مع نهاية هذا العام ليصل إلى حوالي (٦) آلاف شخص. وكانت المؤسسة العامة لسد الفرات قد أشرفت على أعمال بناء هذا المشروع بصورة مباشرة[٣٤].

٥. إعداد الكوادر الفنية:

بعد أن أخذت أعمال بناء مشروع سد الطبقة تتوسع وتتقدم تدريجياً، ظهرت هنالك حاجة ملحة للحصول على كوادر فنية مدربة تدريباً جيداً وبأعداد كبيرة، فاستقر الرأي على فتح مركز تدريبي لتخريج العمال المهرة والفنيين بلغ عددهم حوالي (٦٠٠) شخص تم تخريجهم وتأهيلهم في مجال البناء والكهرباء. ويقبل في هذا المركز الأشخاص الذين انهوا دراساتهم الأولية أو ممن لديهم خبرة غير كافية. أما عن مدة الدراسة فيه فتتراوح ما بين (٤ اشهر – ٢ سنة). وكانت الحكومتان السورية والسوفيتية قد اتفقتا على إرسال عدد من الفنيين السوريين للتدريب في الاتحاد السوفيتي على أيدي خبراء متخصصين، بهدف خلق كوادر تدريبية فنية قادرة على إدارة شؤون هذا المشروع فيما بعد[٣٥].

٦. مشاريع الريّ:

عندما شرعت الحكومة السورية بإعداد مشروع السنوات الخمس لعام ١٩٥٥، أخذت على عاتقها أهمية إعداد دراسة ترمي إلى الاستفادة من مياه نهر الفرات بالدرجة الأولى من أجل ريّ الأراضي الخصبة[٣٦]. وبعد قيام الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨ وضعت حكومة الجمهورية العربية المتحدة برنامجاً طموحاً يهدف إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية في سوريا الواقعة ضمن حوض الفرات من (٢٠٠) إلى (٨٠٠) ألف هكتار، وكذلك في حوض نهر الخابور من (٥٠) إلى (١٠٠) ألف هكتار[٣٧].

ولما كانت سوريا تعاني من قلة وجود الأيدي العاملة في زراعة الأراضي الخصبة، فقد ظهرت في ذلك الوقت فكرة تهجير الفلاحين المصريين إلى منطقة الجزيرة (محافظة الفرات) السورية، إلا أن المسؤلين في الجمهورية العربية المتحدة وجدوا أن هذه الفكرة غير ملائمة ولا تحظى بالتشجيع الكبير داخل الإقليم السوري، بسبب كثرة تكاليف الإسكان والإيواء من جهة، ولاختلاف العادات والبيئة والطبائع بين الفلاح المصري والسوري من جهةٍ ثانية[٣٨].

وفي عام ١٩٥٨ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قانوناً خاصاً يتعلق بالبرنامج الشامل للتنمية الاقتصادية للإقليم السوري وهو قانون رقم (٣٣)، تناول دراسة المشاريع الإنمائية التي سيجري إنشاؤها في البلاد مثل مشاريع الزراعة والريّ واستثمار القوى الكهربائية، حيث نصّ الفصل الثالث من هذا البرنامج على إقامة (١٥) مشروعاً اقتصادياً يأتي في طليعتها مشاريع الفرات والخابور والغاب وغيرها. أما عن تكاليف بنائها فقد قدّرت كالآتي:

- (١٣٠) مليون ليرة سورية لمشروع حوض الفرات.
- (٧٥) مليون ليرة سورية لمشروع حوض الخابور.
- (٢٩) مليون ليرة سورية لمشروع حفر الآبار وإنشاء السدود في البادية.

وفيما يخص مصادر تمويل هذه المشاريع، فإنها ستكون من خلال الاتفاقية التي توصلت إليها سوريا مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٧[٣٩].

وبالنسبة لسد الطبقة فان هذا المشروع سوف يعمل على ارواء أراضي زراعية تقدر مساحتها بـ (٦٠٠,٠٠٠) هكتار. كما سيتضاعف إنتاج محصول القطن (٣) مرات عما كان عليه في السابق[٤٠]. وكانت الحكومة السورية قد بذلت جهوداً كبيرة من اجل الحصول على القروض المالية اللازمة لاستصلاح الأراضي الواقعة في حوض نهر الفرات، حيث سيقوم كل من الاتحاد السوفيتي باستصلاح حوالي (٩٧,٠٠٠) هكتار، فيما ستقوم الحكومة الرومانية باستصلاح حوالي (٣٠,٠٠٠) هكتار، إلى جانب قيام الحكومة البلغارية باستصلاح حوالي (٥٠,٠٠٠) أخرى[٤١]. وفي منتصف عام ١٩٧٦ تم المباشرة بتنفيذ مشروعين نموذجيين لاستصلاح الأراضي الواقعة في حوض الفرات، قدرت مساحتها بـ (٢٧١١٥) هكتار منها (٩٩٩٢) هكتار في حوض البليخ. وقد شمل هذان المشروعين (١٠٩٥,٥) كم من الأقنية الرئيسة والثانوية، و(٥١٢) كم من المجاري الرئيسة والثانوية[٤٢].

٥/ دور الاتحاد السوفييتي في حل الخلاف المائي بين العراق وسوريا:

شهدت الفترة الواقعة بين (١٩٦٢-١٩٦٨) انعقاد العديد من المباحثات واللقاءات الثنائية بين العراق وسوريا، تناولت بحث قضية استثمار مياه نهر الفرات بين البلدين الجارين، إلا أن هذه اللقاءات وصلت في النهاية إلى طريق مسدود. ولم تفلح الوفود العراقية والسورية في التوصل إلى إيجاد حل مناسب لاقتسام مياه النهر بينهما، لذلك ارتأت الحكومة العراقية إرسال وفد فني إلى دمشق في نيسان/إبريل ١٩٧١ للتباحث بشأن هذا الموضوع، فعقد الجانبان اجتماعات مطولة بينهما، طرح فيها كل مفاوضٍ عدداً من المقترحات والآراء الفنية فلم يوافق عليها الوفدان في النهاية مما أدى بالتالي إلى فشل هذه المفاوضات. وبعد عودة الوفد العراقي إلى بغداد قدم أعضاؤه عدداً من التوصيات أهمها:

- إجراء مفاوضات ثنائية على مستوى سياسي وفني عالي بين البلدين.
- إيضاح أهمية الموضوع بالنسبة للجانب السوفيتي القائم على تمويل مشروع سد الطبقة السوري[٤٣].

وبناءً على ما جاء في هذه التوصيات قررت الحكومة العراقية في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٢، إرسالِ وفدٍ سياسي رفيع المستوى إلى دمشق للتباحث حول موضوع اقتسام مياه نهر الفرات مع سوريا، التقى خلالها بعدد من كبار المسؤلين السوريين وعلى رأسهم نائب رئيس الجمهورية السورية محمد الأيوبي، وعقد الطرفان اجتماعاً تمهيدياً وأربعة اجتماعات أخرى تبادلا فيها المعلومات الفنية فيما بينهم، إلا أن الجانب السوري رفض المقترحات التي تقدم بها الوفد العراقي مما أدى إلى فشل هذه المباحثات أيضاً. وقد أعرب وزير الخارجية السوري لنظيره العراقي عن أسفه العميق للنتائج التي وصلت إليها هذه المفاوضات، معلناً استعداد بلاده لقبول الخبراء السوفيت كمحكمين في هذا الموضوع فما كان من وزير الخارجية العراقي سوى القبول بمقترح نظيره السوري(٤٤).

وفي ١٣ تموز/يوليو ١٩٧٢ غادر وفد عراقي برئاسة وزير الخارجية إلى دمشق، وعقد هناك محادثاتٍ ثنائية مع الجانب السوري، أسفرت عن تشكيل لجنة مشتركة برئاسة وزير الريّ العراقي، عهد إليها مهمة القيام ببحث ومناقشة إيجاد حلٍ عادل يرضي كلا الطرفين، إلا أن الأمور سرعان ما أخذت تسير بعد ذلك في اتجاه أخر، فلم تستطع هذه اللجنة تحقيق ما كانت تصبو إليه. إزاء ذلك استقر الرأي في النهاية على القبول بتحكيم طرفٍ ثالث هو الاتحاد السوفيتي، لكي يأخذ على عاتقه مهمة القيام بإعداد دراسة متكاملة حول اقتسام مياه النهر بين الدولتين الجارتين(٤٥).

- الوساطة السوفيتية لحل الخلاف المائي على نهر الفرات:

في ١٨ تموز/يوليو ١٩٧٢ عقد كل من الوفدين العراقي والسوري اجتماعاً منفرداً في دمشق مع رئيس البعثة السوفيتية ك. شوبلادزا (K.Shbladze)، أعقبه بعد ذلك قيامهما بعقد اجتماعٍ مشترك بحضور الخبير السوفيتي، استعرضا فيه وجهتيّ نظرهما بشأن الخلاف المائي القائم بينهما، تلاه في اليوم

التالي عقد اجتماعٍ أخر عرض فيه الخبير السوفيتي مقترحه حول اقتسام مياه نهر الفرات، وكمية المياه التي سوف يستخدمها كل بلد في أغراض الزراعة والريّ. وبعد أن انتهى الخبير السوفيتي من تقديم مقترحه، انفرد كل وفد لوحده مقدار ساعة ونصف ثم عادا مرة ثانية ليجتمعا ويقدما إيضاحاتهما بشأن ما جاء في هذا المقترح. وفي النهاية انفض الاجتماع باتفاق الطرفين على إعادة دراسة المقترح السوفيتي مرةً ثانية، من قبل فنيّ البلدين حتى يتسنى لهما عقد اجتماع أخر بينهما[٤٦].

كان من أهم التوصيات التي أكدت عليها بعثة الخبير السوفيتي شوبلادزا فيما يخص موضوع إملاء خزانيّ كيبان التركي والطبقة السوري هي: (نوصي بان يتم الاتفاق بأسرع وقت ممكن على منهاج إملاء هذه الخزانات على أن لا يتعارض مع استعمالات المياه للري في كل من العراق وسوريا)). كما اقترح خبراء البعثة طريقة أخرى ملائمة لإملاء هذان الخزانين تحول دون إلحاق أية أضرار اقتصادية أو بيئية بالعراق[٤٧]. وفي ٢٤ نيسان/إبريل ١٩٧٣ قدم الوفد مقترحات المهمة إلى الجانب السوري كان

من أبرزها:

١- قبول التقرير السوفيتي بكل ما ورد فيه.

٢- عقد اتفاقية أمدها (١٠) سنوات.

لكن الوفد السوري بقي مصراً على اقتسام مياه النهر بنسبة (٥٥%) للعراق و(٤٥%) لسوريا، فما كان من الوفد العراقي إلا أن رفض ذلك وأعلن تمسكه بقبول الاقتراح السوفيتي بكل ما ورد فيه[٤٨].

في الواقع كان الاتحاد السوفيتي يأمل من خلال هذه الوساطة، أن يقوم بدورٍ رئيس في حل الخلاف المائي على نهر الفرات، لكونه لم يكن يريد أن يرى مشاريعه واستثماراته المائية الموجودة في كل من العراق وسوريا، تتحول إلى مصدر للنزاع والصراع عليها خصوصاً وان السوفيت أصبحوا منذ عام ١٩٧٥، طرفاً رئيساً في تمويل وإدارة المشاريع المائية السورية ومن بينها مشروع سد الطبقة المقام على نهر الفرات.

النتائج

أسهم التعاون الاقتصادي المشترك بين سوريا والاتحاد السوفيتي في تقوية العلاقات السياسية بينهما، حيث جاءت هذه العلاقات لتعزز النفوذ السوفيتي بصورة أكثر في منطقة الشرق الأوسط عموماً وبعض الأقطار العربية خصوصاً كمصر وسوريا والعراق واليمن. وقد ظهر هذا واضحاً في مواقف الاتحاد السوفيتي من القضايا والمتغيرات الدولية التي مرت بها المنطقة، منذ أواسط القرن الماضي وحتى تفتته في عام ١٩٩١ وظهور دولة روسيا الاتحادية على أنقاضه، وسعيها الحثيث إلى إعادة علاقاتها الاقتصادية والسياسية من جديد مع أصدقائها من الدول العربية كسوريا مثلاً. وفيما يلي ابرز النتائج التي توصل إليها البحث في هذا المجال:

١- دفعت الظروف والأحداث الدولية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال منتصف القرن العشرين بسوريا إلى التوجه نحو توثيق علاقاتها السياسية مع الاتحاد السوفيتي، خصوصاً وان تركيا الدولة التي تجاور سوريا من جهة الجنوب والجمهوريات السوفيتية السابقة من جهة الشرق، فضلت أن تسير في سياستها الخارجية مع الغرب حالها كحال العراق والأردن أيضاً، مما جعل كلاً من سوريا والاتحاد السوفيتي يشعران بضرورة التعاون فيما بينهما للوقوف ضد المحاولات الغربية التي ترمي إلى الحد من ازدياد النفوذ السوفيتي في سوريا أو الشرق الأوسط بصورة عامة.

٢- ومن اجل النهوض بالواقع الاقتصادي في سوريا، فقد وجدت الحكومة أن عليها التنسيق مع الاتحاد السوفيتي في مجال إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة، لا سيما على وجه الخصوص مشاريع المياه المتمثلة ببناء السدود ومشاريع الارواء والريّ، لما في ذلك من أهمية اقتصادية كبيرة كونها تساعد على درء مخاطر حدوث الفيضانات من جهة، ولأهميتها الكبيرة في مجال الزراعة والارواء من جهة ثانية.

٣- كان للتمويل السوفيتي حضور متميز وفاعل على الساحة السياسية الدولية، فقد كانت هنالك منافسة شديدة بين عدد من الدول الغربية للفوز بتمويل وبناء المشاريع الإستراتيجية المهمة في سوريا، من بينها مسألة تمويل مشروع سد الطبقة الذي توقف بناؤه نتيجة للصعوبات المالية، وتعذر الحكومة السورية الحصول على الأموال اللازمة للقيام ببنائه، مما اضطرها إلى الموافقة على قيام ألمانيا الغربية بتمويله، إلا أن الشروط والعراقيل السياسية الكثيرة التي وضعتها الحكومة الألمانية في سبيل تنفيذ المشروع، جعلت سوريا تتجه في النهاية نحو الاتحاد السوفيتي الذي وافقت حكومته على تمويل وبناء هذا المشروع الحيوي عام ١٩٦٦,

٤- لقد اكتسبت مشاريع المياه العملاقة التي قام ببنائها السوفيت في كل من مصر (السد العالي)، وفي سوريا (سد الطبقة)، وفي العراق (سد حديثة)، أهميةً سياسية كبيرة فاقت كل نتائجها الاقتصادية، وذلك بسبب المحاولات الغربية المستمرة لإعاقة بنائها وتمويلها، في ظل تلبد المناخ الدولي الذي خلفته غيوم الحرب الباردة من جهة، والتنافس الشديد بين العقلية الاشتراكية والعقلية الرأسمالية الغربية من جهة ثانية. وهذا ما دفع كلاً من العراق وسوريا إلى طلب الوساطة من الاتحاد السوفيتي لحل الخلاف المائي حول نهر الفرات، باعتباره يمثل الطرف الوحيد الذي كان يتولى بناء اغلب المشاريع المائية في كلا البلدين، مما أعطى للسوفيت دوراً مهماً في الإشراف على أهم الملفات الساخنة التي تعاني منها المنطقة ألا وهي قضية الخلاف المائي على نهر الفرات بين العراق وسوريا.

ملحق

نص البروتوكول المعقود بين سوريا والاتحاد السوفييتي بشأن بناء سد الفرات

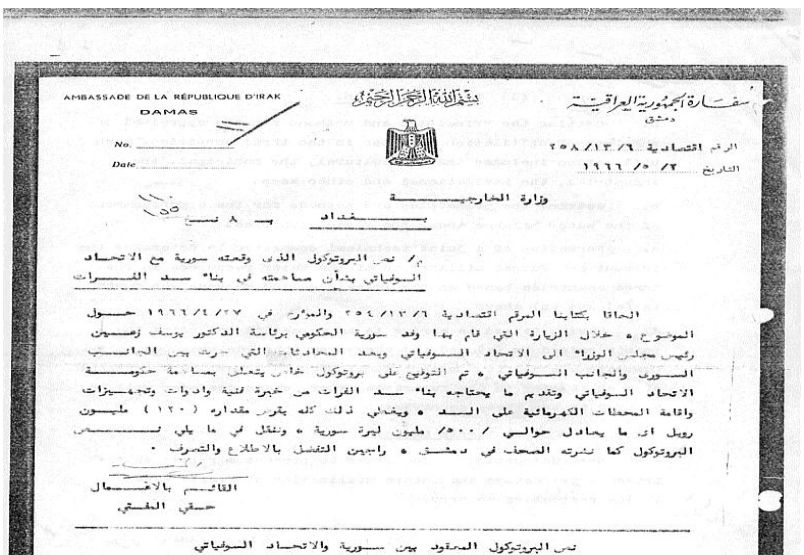

سفارة الجمهورية العراقية
دمشق

AMBASSADE DE LA RÉPUBLIQUE D'IRAK
DAMAS

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم القنصلية ٢٥٨/١٣/٦
التاريخ ١٩٦٦/٥/٢٢

No.
Date

وزارة الخارجية
بغداد

ن/ نص البروتوكول الذي وقعته سورية مع الاتحاد السوفياتي بشأن مساعدته في بناء سد الفرات

الحاقا بكتابنا المرقم القنصلية ٢٥٤/١٣/٦ والمؤرخ في ١٩٦٦/٤/٢٧ حول الموضوع ، خلال الزيارة التي قام بها وفد سورية الحكومي برئاسة الدكتور يوسف زعين رئيس مجلس الوزراء الى الاتحاد السوفياتي وبعد المحادثات التي جرت بين الجانب السوري والجانب السوفياتي ، تم التوقيع على بروتوكول خاص يتضمن بمساعدة حكومة الاتحاد السوفياتي وتقديم ما يحتاجه بناء سد الفرات من خبرة فنية وادوات وتجهيزات واقامة المحطات الكهربائية على السد ، ويخلي ذلك كله يقرر مقداره (١٢٠) مليون روبل اي ما يعادل حوالي ٥٠٠/ مليون ليرة سورية ، وتنقل في ما يلي نص البروتوكول كما نشرته الصحف في دمشق ، راجين التفضل بالاطلاع والتصرف .

القائم بالاعمال
حقي الفتي

نص البروتوكول المعقود بين سورية والاتحاد السوفياتي

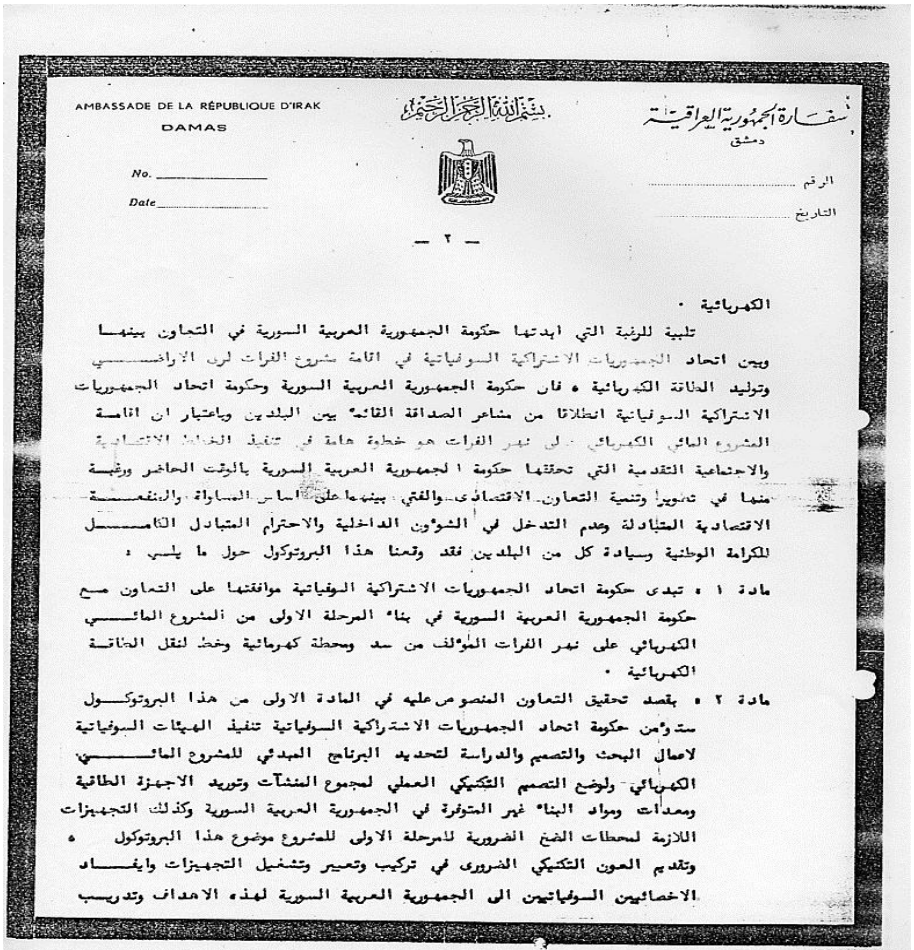

سفارة الجمهورية العراقية
دمشق

الرقم .....
التاريخ .....

بسم الله الرحمن الرحيم

AMBASSADE DE LA RÉPUBLIQUE D'IRAK
DAMAS

No. _____
Date _____

— ٢ —

الكهربائية .

تلبية للرغبة التي ابدتها حكومة الجمهورية العربية السورية في التعاون بينها وبين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في اقامة مشروع الفرات لري الاراضي وتوليد الطاقة الكهربائية ، فان حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انطلاقا من مشاعر الصداقة القائمة بين البلدين وباعتبار ان اقامة المشروع المائي الكهربائي على نهر الفرات هو خطوة هامة في تنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية التقدمية التي تحققها حكومة الجمهورية العربية السورية بالوقت الحاضر ورغبة منها في تطوير وتنمية التعاون الاقتصادي والفني بينهما على اساس المساواة والمنفعة الاقتصادية المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل الكامل للكرامة الوطنية وسيادة كل من البلدين فقد وقعنا هذا البروتوكول حول ما يلي :

مادة ١ : تبدي حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية موافقتها على التعاون مع حكومة الجمهورية العربية السورية في بناء المرحلة الاولى من المشروع المائي الكهربائي على نهر الفرات المؤلف من سد ومحطة كهربائية وخط لنقل الطاقة الكهربائية .

مادة ٢ : بقصد تحقيق التعاون المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا البروتوكول ستؤمن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تنفيذ الهيئات السوفياتية لاعمال البحث والتصميم والدراسة لتحديد البرنامج المبدئي للمشروع المائي الكهربائي ولوضع التصميم التكنيكي العملي لمجموع المنشآت وتوريد الاجهزة الطاقية ومعدات ومواد البناء غير المتوفرة في الجمهورية العربية السورية وكذلك التجهيزات اللازمة لمحطات الضخ الضرورية للمرحلة الاولى للمشروع موضوع هذا البروتوكول ، وتقديم العون التكنيكي الضروري في تركيب وتعيير وتشغيل التجهيزات وايفاد الاخصائيين السوفياتيين الى الجمهورية العربية السورية لهذه الاهداف وتدريب

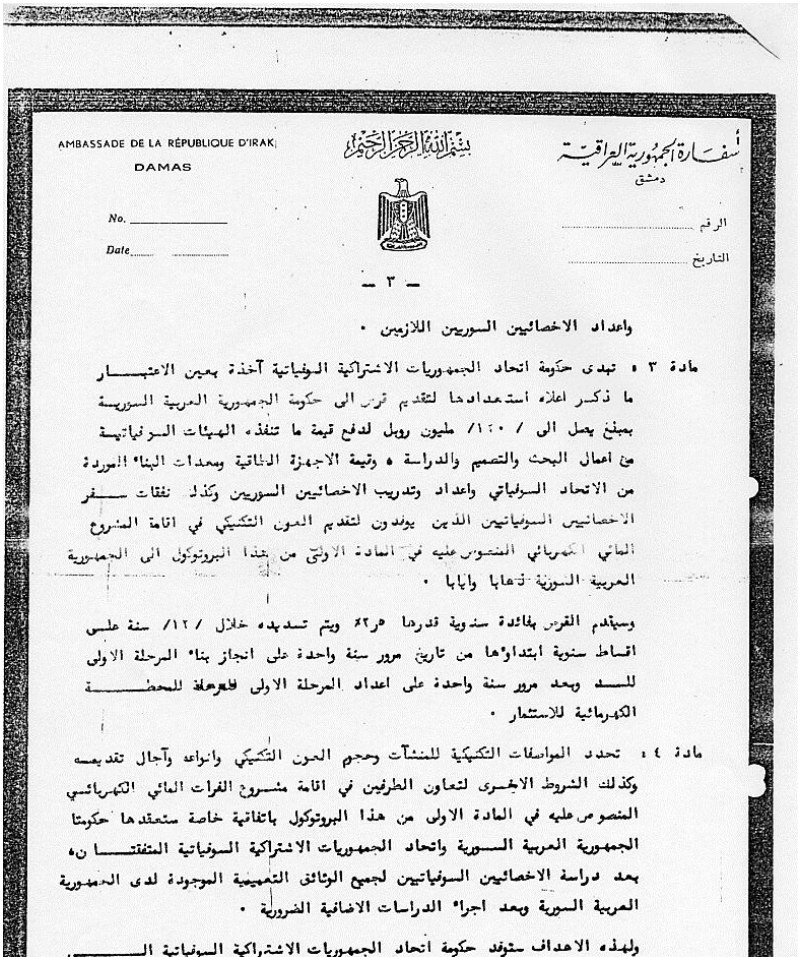

سفارة الجمهورية العراقية
دمشق

الرقم .....
التاريخ .....

بسم الله الرحمن الرحيم

AMBASSADE DE LA RÉPUBLIQUE D'IRAK
DAMAS

No. _____
Date _____

— ٣ —

واعداد الاخصائيين السوريين اللازمين .

مادة ٣ : تهدى حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية آخذة بعين الاعتبار ما ذكر اعلاه استعدادها لتقديم قرض الى حكومة الجمهورية العربية السورية بمبلغ يصل الى / ١٢٠ / مليون روبل لدفع قيمة ما تنفذه الهيئات السوفياتية من اعمال البحث والتصميم والدراسة ، وقيمة الاجهزة الفنية ومعدات البناء الموردة من الاتحاد السوفياتي واعداد وتدريب الاخصائيين السوريين وكذلك نفقات سفر الاخصائيين السوفياتيين الذين يوفدون لتقديم العون التكنيكي في اقامة المشروع المائي الكهربائي المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا البروتوكول الى الجمهورية العربية السورية ذهابا وايابا .

ويسدد القرض بفائدة سنوية قدرها ٢٫٥٪ ويتم تسديده خلال / ١٢ / سنة على اقساط سنوية ابتداؤها من تاريخ مرور سنة واحدة على انجاز بناء المرحلة الاولى للسد وبعد مرور سنة واحدة على اعداد المرحلة الاولى للمحطة الكهرمائية للاستثمار .

مادة ٤ : تحدد المواصفات التكنيكية للمنشآت وحجم العون التكنيكي وانواعه وآجال تقديمه وكذلك الشروط الاخرى لتعاون الطرفين في اقامة مشروع الفرات المائي الكهربائي المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا البروتوكول باتفاقية خاصة ستعقدها حكومتا الجمهورية العربية السورية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المتفقتان ، بعد دراسة الاخصائيين السوفياتيين لجميع الوثائق التصميمية الموجودة لدى الجمهورية العربية السورية وبعد اجراء الدراسات الاضافية الضرورية .

ولهذه الاهداف ستوفد حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى

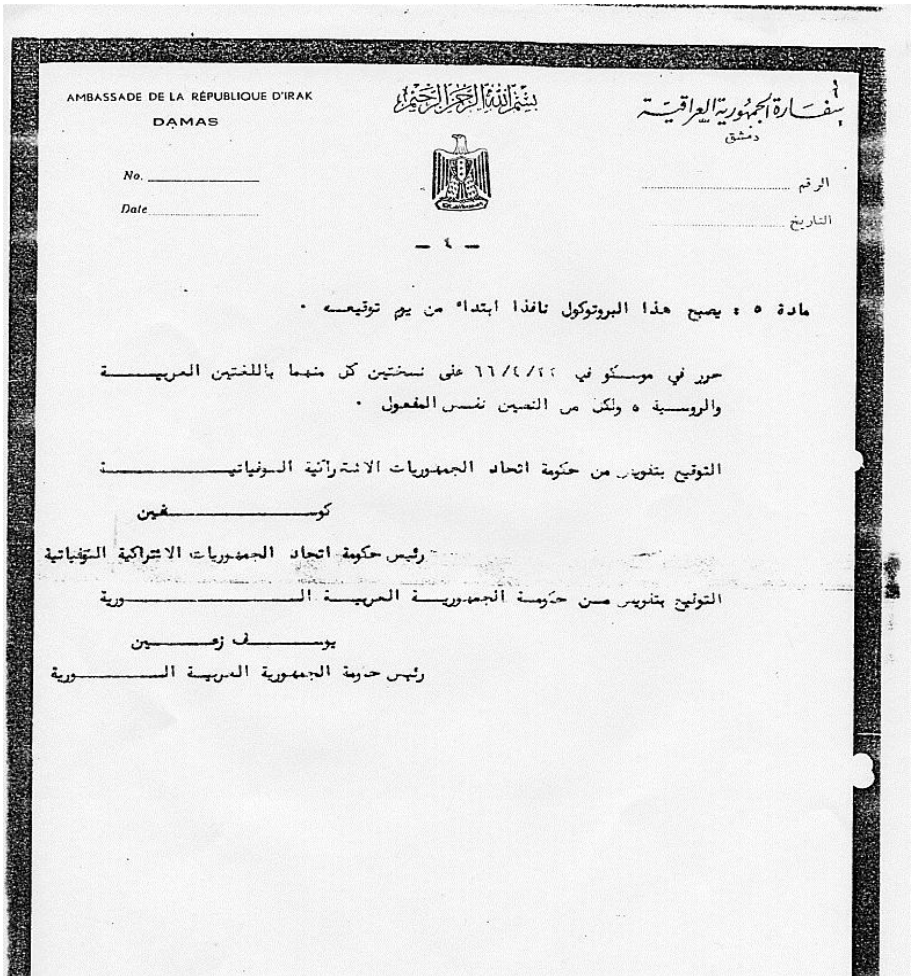

AMBASSADE DE LA RÉPUBLIQUE D'IRAK
DAMAS

No. _____
Date _____

بسم الله الرحمن الرحيم

سفارة الجمهورية العراقية
دمشق

الرقم .....
التاريخ .....

— ٤ —

مادة ٥ : يصبح هذا البروتوكول نافذا ابتداء من يوم توقيعه .

حرر في موسكو في ٦٦/٤/٢٢ على نسختين كل منهما باللغتين العربية والروسية ، ولكل من النصين نفس المفعول .

التوقيع بتفويض من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

كوسيغين
رئيس حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

التوقيع بتفويض من حكومة الجمهورية العربية السورية

يوسف زعين
رئيس حكومة الجمهورية العربية السورية

U. S. S. R. And Projects of Euphrates Basin In Syria A Historical study In The Light of Iraq's Documents

Dr. Rayyan Thanoon AL-Abbassi

***Abstract**

Water project in Syria are Considered one of the most great economic achievement made by the Soviets in the Middle East. These Works had got apolitical importance more than being economic ones which made the Soviet government to be in good relations with some other Arab countries like Egypt, Iraq, Yamen and Algeria in order to

* **Lecturer/ Regional Studies center (RSC), University Of Mosul.**

support them financially and technically (Dams, Hydro-electric power plant stations, Irrigation…etc.).In accordance with agreements, economic protocols Signed among them which dealt with supporting economics of those countries. But the slow collapse of the Soviet state at the end of 1980's had led to a huge gap in Arab-Soviet relations.

These states and among them Syria found that its relations with the Soviets might create negative results. Therefore, its foreign policy went to the side of the west while the Soviet influence began to retreat gradually in the Arab region till 1991. when the world witnessed the Collapse of U.S.S.R. in to Republics and states, the most Significance was the Federation of Russia. This state tried deeply to reinforce its relations again with the Arab states and Syria was one of them.

هوامش ومصادر البحث

١- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا- العلاقات الخارجية: العلاقات مع الاتحاد السوفيتي (١): من الاستقلال إلى الجمهورية العربية المتحدة (١٩٤٤ – ١٩٥٨)، س-١٣٠٣/١، رقم ١١٣٢.
٢- المصدر نفسه.
٣- المصدر نفسه.
٤- المصدر نفسه.
٥- المصدر نفسه.
٦- المصدر نفسه.
٧- المصدر نفسه.
٨- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا- العلاقات الخارجية: العلاقات مع الاتحاد السوفيتي: الجمهورية العربية المتحدة والجناح المعتدل في حزب البعث ١٩٥٨ – ١٩٦٦، س-١٣٠٣،١١٣٨/٢.
٩- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا- العلاقات الخارجية:العلاقات مع الاتحاد السوفيتي(٣):(تحت نظام البعث الجناح المتصلب ١٩٦٦-١٩٧٠)، س-١٣٠٣/٣، رقم ١٤٤.
١٠- اسكندر أحمدوف، الاتحاد السوفيتي والعالم العربي: مجموعة من الوثائق السياسية، ترجمة: خيري الضامن، (دار التقدم، موسكو، ١٩٧٨)، ص ص ١٨٤-١٨٥.
١١- لمزيد من التفاصيل حول ما جاء في هذا البيان، ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٤٦.
١٢- المصدر نفسه، ص ٢٩٢.
١٣- ملف العالم العربي،الدار العربية للوثائق، سوريا-العلاقات الخارجية: العلاقات مع الاتحاد السوفيتي (١): من الاستقلال إلى الجمهورية العربية المتحدة (١٩٤٤ – ١٩٥٨)، س-١٣٠٣/١، رقم ١١٣٢.
١٤- المصدر نفسه.
١٥- أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع: www.akramhurani.com
١٦- دار الكتب والوثائق، البلاط الملكي- الديوان، المعاهدات والاتفاقيات، رقم الملف ة/٢/ ١٦، (سريّ) كتاب من وزارة الخارجية العراقية/الدائرة العربية إلى رئاسة الديوان الملكي ورئاسة مجلس الوزراء برقم ع ٨/١٨٨٨/١٨٨٨ في ١٩٥٨/٣/٨، وثيقة رقم ٧، ص ص ١٥-١٦. وسيشار فيما بعد إلى دار الكتب والوثائق برمز (د.ك.و).
١٧- الحوراني، المصدر السابق، بلا رقم صفحة.
١٨- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا: اقتصاد/سد الفرات،(١): بناؤه ومعلومات تقنية،س-١٧١٧/١، رقم ٨٩٥.
١٩- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا- العلاقات الخارجية: العلاقات مع الاتحاد السوفيتي (٣): (تحت نظام البعث الجناح المتصلب ١٩٦٦-١٩٧٠)،س-١٣٠٣/٣، رقم ١٤٤.
٢٠- د.ك.و، وزارة الإصلاح الزراعي/ دائرة المستشار الفني، مشاريع الفرات في تركيا (سد كيبان)، رقم الملف ٤٨٥، كتاب سفارة الجمهورية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية حول"نص البروتوكول

الذي وقعته سوريا مع الاتحاد السوفيتي بشأن مساهمته في بناء سد الفرات "برقم اقتصادية ٦/ ٢٥٨/١٣ في ١٩٦٦/٥/٢، وثيقة رقم ١١٠، ص ١٥٧.

٢١- د.ك.و، وزارة الإصلاح الزراعي/ دائرة المستشار الفني، مشاريع الفرات في سوريا (سد الطبقة)، رقم الملف ٤٦٠، كتاب سفارة الجمهورية العراقية بدمشق حول " تفاصيل الندوة التلفزيونية التي أجراها التلفزيون السوري مع وفد الاتحاد السوفيتي"، بلا رقم في ١٩٦٦/١١/٤، وثيقة رقم ١٠٨، ص ١٨٩.

٢٢- د.ك.و، وزارة الإصلاح الزراعي/دائرة المستشار الفني، مشاريع الفرات في سوريا (سد الطبقة)، رقم الملف ٤٦٠، كتاب سفارة الجمهورية العراقية بدمشق إلى وزارة الخارجية حول" التقرير الاقتصادي للفترة المنتهية في ١٩٦٨/٤/٣٠"، برقم ٢/ ٢٢٥/٨ في ١٩٦٨/٤/٣٠،وثيقة رقم ٥٦،ص ص ١٢٧-١٢٨.

٢٣- صحيفة البلد (بغداد)، العدد ٥٨١ في ١٩٦٦/٤/٢٤.

٢٤- د.ك.و، وزارة الإصلاح الزراعي/دائرة المستشار الفني، مشاريع الفرات في سوريا (سد الطبقة)، رقم الملف ٤٦٠، كتاب سفارة الجمهورية العراقية بدمشق المرسل إلى وزارة الاقتصاد/العلاقات برقم ث/٣٦/٣ في ١٩٦٩/٤/٢٠، وثيقة رقم ٢٤، ص ٣٦.

٢٥- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا: اقتصاد/سد الفرات، (١): بناؤه ومعلومات تقنية، س-١٧١٧/١، رقم ٨٩٥.

٢٦- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا: اقتصاد/سد الفرات، (١): بناؤه ومعلومات تقنية، س-١٧١٧/١، رقم ٨٩٥.

٢٧- نجيب خروفة وأخرون، الريّ والبزل في العراق والوطن العربي، (المنشاة العامة للمساحة، بغداد، ١٩٨٤)، ص ٢٦٢.

٢٨- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا: اقتصاد/سد الفرات، (١): بناؤه ومعلومات تقنية، س-١٧١٧/١، رقم ٨٩٥.

٢٩- د.ك.و، وزارة الإصلاح الزراعي/ دائرة المستشار الفني، مشاريع الفرات في سوريا (سد الطبقة)، رقم الملف ٤٦٠، كتاب سفارة الجمهورية العراقية بدمشق إلى وزارة الخارجية حول" التقرير الاقتصادي للفترة المنتهية في ١٩٦٨/٤/٣٠"، برقم٢٢٥/٨/٢ في ١٩٦٨/٤/٣٠، وثيقة رقم ١٥٦، ص ١١٦,

٣٠- د.ك.و، وزارة الإصلاح الزراعي/دائرة المستشار الفني، مشاريع الفرات في سوريا (سد الطبقة)، رقم الملف ٤٦٠، (سرّي) كتاب قنصلية الجمهورية العراقية في حلب إلى وزارة الخارجية بخصوص " سير العمل في بناء السد ومشاريع حوض الفرات" برقم ٤٦/١٥/١ في ١٩٧٠/١/٢٩، وثيقة رقم ٢٠، ص ٢٩.

٣١- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا: اقتصاد/سد الفرات، (١): بناؤه ومعلومات تقنية، س-١/١٧١٧، رقم ٨٩٥,

٣٢- عز الدين علي الخيرو،الفرات في ظل قواعد القانون الدولي العام، (دار الجيل للطباعة، القاهرة، ١٩٧٥)، ص ٣٤٣,

٣٣- د.ك.و، وزارة الإصلاح الزراعي/دائرة المستشار الفني، مشاريع الفرات في سوريا (سد الطبقة)، رقم الملف ٤٦٠، كتاب سفارة الجمهورية العراقية بدمشق إلى وزارة الخارجية حول " التقرير الاقتصادي للفترة المنتهية في ١٩٦٨/٤/٣٠"، برقم ٢/ ٢٢٥/٨ في ١٩٦٨/٤/٣٠، وثيقة رقم ١٥٦، ص ١١٦,

٣٤- المصدر نفسه، وثيقة رقم ١٥٦، ص ١١٧,

٣٥- المصدر نفسه، وثيقة رقم ١٥٦، ص ١١٧,

٣٦- راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط، الطبعة الأولى،(مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤)، ص ١٥٤,

٣٧- محمود شبانة، الزراعة العربية: المعالم الرئيسية للبنيان الاقتصادي الزراعي العربي، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧)، ص ١٥٤,

٣٨- للمزيد من التفاصيل حول فكرة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في جلب الفلاحين المصريين إلى الإقليم السوري، ينظر:

د.ك.و، وزارة الزراعة،الحالة الاقتصادية في سوريا، رقم الملف ٧٧، كتاب القنصلية العامة للجمهورية العراقية بدمشق المرسل إلى وزارة الخارجية برقم ٢٤٣/٨/٢ في ١٩٥٩/٦/٣٠، وثيقة رقم ١٥٢، ص ص ٢٥٥ – ٢٥٦,

٣٩- د.ك.و، وزارة الزراعة، الحالة الاقتصادية في سوريا، رقم الملف ٧٧، كتاب وزارة الخارجية العراقية/ الدائرة الاقتصادية والقنصلية/ الشعبة التجارية إلى وزارة الاقتصاد برقم ق/ ١٠١/١٨٦١/١٨٦١ في ١٩٥٩/٢/٤ حول " البرنامج الشامل للتنمية الاقتصادية في الإقليم السوري"، وثيقة رقم ١٦٠، ص ص ٢٨٠-,٢٨١

٤٠- د.ك.و، وزارة الإصلاح الزراعي/دائرة المستشار الفني، مشاريع الفرات في تركيا (سد كيبان)، رقم الملف ٤٥٨، وثيقة رقم ٧، ص ٩,

٤١- د.ك.و، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي-الديوان، استثمار مياه الفرات، رقم الملف ٥٢٠٧٠٠/٣٧٣، (سرّي للغاية) كتاب من المجلس الزراعي الأعلى/مكتب شؤون الريّ إلى مجلس قيادة الثورة/مكتب أمانة السر حول "مباحثات مياه نهر الفرات" بعدد: س ٧٥١ في ١٩٧٣/٧/٢٥، وثيقة رقم ٣٩، ص ٤٩,

٤٢- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا: اقتصاد/سد الفرات، (١): بناؤه ومعلومات تقنية، س-١/١٧١٧، رقم ٨٩٥.

٤٣- د.ك.و، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي-الديوان، استثمار مياه الفرات، رقم الملف ٥٢٠٧٠٠/٣٧٣، كتاب وزارة الريّ/ مديرية التخطيط والمتابعة العامة/مديرية العلاقات إلى مجلس

قيادة الثورة/مكتب أمانة السر حول" مباحثات مياه نهر الفرات" بعدد س/٥٣٨ في ١٩٧٣/٨/٩، وثيقة رقم ١٠، ص ١٤,

٤٤- المصدر نفسه، وثيقة رقم ١٠، ص ١٤,

٤٥- المصدر نفسه، وثيقة رقم ١٠، ص ١٥,

٤٦- المصدر نفسه، وثيقة رقم ١٠، ص ١٥,

٤٧- فاروق توفيق إبراهيم، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية في مجالي النفط والمياه، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، بغداد، ١٩٨٧، ص ١٧٠,

٤٨- د.ك.و، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي-الديوان، استثمار مياه الفرات، رقم الملف ٣٧٣/٥٢٠٧٠٠، كتاب وزارة الريّ/مديرية التخطيط والمتابعة العامة/مديرية العلاقات إلى مجلس قيادة الثورة/مكتب أمانة السر حول "مباحثات مياه نهر الفرات" بعدد س/٥٣٨ في ١٩٧٣/٨/٩، وثيقة رقم ١٠، ص ص ١٥ - ١٦.